



فضاء

المجمع العلمي والقضائي السعودي

الدراسات القضائية (٦٣)

حساب زكاة الشركات المعاصرة

بناءً على القوائم المالية

دراسة فقهية تطبيقية



إعداد

د. عمّار بن عبد الله بن صالح الحجّاج

المقدمة



إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٢)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٣).

أما بعد:

فإن الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** ميز هذه الأمة بهذه الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان، فما من حاجة من حاجات الناس إلا وفي هذه الشريعة ما يسدها. ولما توسع الناس في الوقت الحاضر في التجارة والشركات؛ توسعت حاجاتهم، وكثرت المسائل التي يحتاجون إلى من ينظر فيها ويبحثها وفق قواعد هذه الشريعة وأصولها؛ لذا كان لزاماً على المختصين في الفقه الإسلامي التصدي للنوازل والمستجدات في هذا الباب؛ لبيصروا الناس بدينهم.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢. (٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠ و٧١.

ولما كانت الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، ولا يستقيم إسلام العبد إلا بأدائها؛ وجد كثير من الناس صعوبة في حساب زكاة أموالهم وإخراجها؛ حيث إن انتشار الأعمال التجارية وتوسعها في الوقت الحاضر، وتنوع أشكال الشركات واختلاف نماذجها، جعل لزاماً على المختصين في تلك المجالات إيجاد طرق مبتكرة لقياس هذه الأعمال وتقييم أدائها، وعلى ذلك تأسس علم المحاسبة الذي يهدف إلى وضع أساس مشترك لقياس وتقويم أداء المنشآت التجارية وفق معايير موحدة تمكن المقارنة والقياس.

في ضوء علم المحاسبة، يحتاج كثير من مُلَّاك المنشآت التجارية إلى طريقة لحساب زكاتهم وفقاً لنماذج القياس المعدة لديهم مسبقاً، وهو ما يواجه فيه كثير من مُلَّاك المنشآت التجارية والمختصين في الفقه مشكلة كبيرة، حيث إن إنشاء نماذج جديدة للقياس لغرض الزكاة قد يوجد أعباء مالية كبيرة على المنشآت وتكاليف إضافية كبيرة عليها، والشرع راعى في الزكاة الكلفة؛ فزكاة ما سُقي بمؤونة تختلف عما لم يُسقى بمؤونة، والبهيمة المعلوفة لا زكاة فيها، جاء في المغني «وفي الجملة كل ما سقي بكلفة ومؤونة، من دالية أو سانية أو دولاب أو ناعوزة أو غير ذلك، ففيه نصف العشر، وما سقي بغير مؤونة، ففيه العشر؛ لما روينا من الخبر، ولأن للكلفة تأثيراً في إسقاط الزكاة جملة، بدليل المعلوفة، فبأن يؤثر في تخفيفها أولى، ولأن الزكاة إنما تجب في المال النامي، وللكلفة تأثير في تقليل النماء، فأثرت في تقليل الواجب فيها»^(١)، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على تلك

(١) المغني (٣/٩-١٠).

النماذج التي أنتجها علم المحاسبة في حساب زكاة تلك المنشآت يحتاج إلى تمحيص وتحقيق وتدقيق، وذلك بفهم تلك النماذج فهماً دقيقاً وإسقاط الأحكام الفقهية للزكاة عليها.

من خلال عملي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ وجدت الحاجة ملحة لبحث مسائل حساب زكاة الشركات المعاصرة من ناحية الأسس والمبادئ قبل الخوض في تفاصيل بنود حساب الزكاة، وهذه النظرة لم أجد لها مطروقة من الباحثين رغم عموم البلوى بها، والحاجة الملحة لها؛ لذا وجدت أنه من الضروري على من عملوا في مكان كهيئة الزكاة والضريبة والجمارك من المختصين في الفقه أن يكون لهم إسهامات بحثية مستوحاة من الواقع التطبيقي لحساب زكاة الشركات المعاصرة، عليه رأيت أن يكون هذا البحث الذي هو بعنوان: «حساب زكاة الشركات المعاصرة بناءً على القوائم المالية؛ دراسة فقهية تطبيقية».

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. ارتباطه بأحد أركان الإسلام، فلا يتم لمؤمن إيمانه إلا بأداء الزكاة، لذا كان من الموضوعات المهمة التي يجدر بحثها وتمحيصها وتجليتها.
٢. انتشار الشركات بصورتها النظامية المعاصرة، واستخدامها لنماذج علم المحاسبة في قياس وتقويم أصولها والتزاماتها، مما يوجد حاجة ملحة لدراسة مدى دقة الاعتماد على هذه النماذج في حساب الزكاة، وطريقة تنزيل الأحكام الفقهية عليها بصورة تبراؤها ذمة المزمكي.

٣. أهمية الجمع بين علم الفقه وعلم المحاسبة؛ فالفقيه لا يستطيع تنزيل الحكم الفقهي على القوائم المالية للشركات إذا لم يكن لديه التصور الدقيق للمرتكزات التي بنيت عليها تلك القوائم المالية، والمحاسب لا يستطيع حساب الزكاة من واقع القوائم المالية إذا لم يكن لديه معرفة عميقة بالأحكام الفقهية للزكاة.

٤. قلة الدراسات العلمية التي تدرس مبادئ وفروض ومفاهيم المحاسبة التي بنيت عليها القوائم المالية من جهة أثرها على حساب الزكاة، بعيداً عن الخوض في دراسة بنود القوائم المالية كل بند على حدة؛ فهي قليلة جداً إن لم تكن معدومة، مع أن الحكم على الأصول أولى من الخوض في الفروع.

٥. أن حساب زكاة الشركات المعاصرة بناء على القوائم المالية من الموضوعات التي ينبغي ألا تدرس دراسة نظرية مجردة؛ لأن كثيراً من الأحكام الفقهية المتعلقة بالزكاة لا تطبق بشكل مباشر على القوائم المالية؛ لأن القوائم المالية فيها من البنود والإفصاحات ما وضع لأغراض البيان والإيضاح للمستثمرين في الشركة أو دائئتها، فالحكم عليه من مجرد اسمه أو تعريفه دون معرفة الغاية منه قد يوقع في أخطاء في بناء وعاء الزكاة.

٦. أن الباحث يعمل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، وهي الجهة المخولة بجباية الزكاة من المنشآت التجارية؛ فكان هذا الموضوع إثراءً علمياً للباحث يجمع له فيه بين المعرفة النظرية التأصيلية والعملية الواقعية، ويثري بهذا البحث المكتبة العلمية.

أهداف الموضوع:

١. بيان أثر المبادئ والمفاهيم المحاسبية على حساب زكاة الشركات المعاصرة من جهة أثرها على بنود القوائم المالية التي تكون أساسًا لحساب الوعاء الزكوي للشركات المعاصرة.

٢. التنبيه على القصور الذي قد يقع عند تنزيل الأحكام الفقهية على بنود القوائم المالية دون النظر إلى المنطلق الذي على إثره بني هذا البند.

٣. التركيز على الجمع بين علم الفقه -المستخدم في استخراج الأحكام الفقهية للزكاة- وعلم المحاسبة -المستخدم في بناء القوائم المالية التي يحسب منها وعاء الزكاة-، التي يظن الباحث أنه سيكون نواة لبحوث ورسائل علمية في المستقبل.

٤. تنمية المعرفة العلمية للباحث بالجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقية، وإثراء المكتبة الفقهية والمحاسبية ببحوث تجمع بين هذين العلمين.

الدراسات السابقة:

بعد سؤال المختصين والبحث في قواعد بيانات المراكز البحثية وقوائم الرسائل العلمية المسجلة، وبالاطلاع على ما لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية مما له علاقة بموضوع البحث؛ لم أجد من بحث هذا الموضوع بصورته الكاملة ومن جميع جوانبه في رسالة علمية ولا في بحث محكم ولا في كتاب، إلا أن أبرز ما وجدته متعلقًا بعنوان البحث ما يأتي:

١. التقدير في حساب زكاة شركات المساهمة - دراسة فقهية تطبيقية، للدكتور علي بن محمد بن محمد نور، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية في جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية في عام ١٤٤١هـ، وتتكون الدراسة من تمهيد وستة أبواب، تحدث المؤلف فيها عن التأصيل الفقهي للتقدير في حساب زكاة شركات المساهمة، والإفصاح المالي للشركات المساهمة وأثره في حساب الزكاة، ثم التقدير في شروط وجوب الزكاة في الشركات المساهمة، والتقدير في الشروط الخاصة لوجوب الزكاة في الأموال الزكوية، وتقدير الأموال الزكوية في شركات المساهمة، ثم تقدير الوعاء الزكوي للشركة المساهمة، وختم الدراسة بتطبيق التقدير في حساب زكاة شركات المساهمة.

تتفق الرسالة من جهة العناوين مع عنوان البحث في جزء من التمهيد والمبحث المعنون له بأثر المبادئ المحاسبية على حساب الزكاة في شركات المساهمة، وكذلك الفصل المعنون له بالطرق المحاسبية لتقدير الوعاء الزكوي للشركة المساهمة، أما أثر المبادئ المحاسبية على حساب الزكاة في شركات المساهمة فإن المنهج الذي سار عليه المؤلف يختلف عما في عنوان البحث؛ حيث إن المؤلف اقتصر فيه على الجوانب النظرية للمحاسبة بشكل مجمل، ثم أشار بشكل مجمل إلى أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية منها ما له أثر في حساب الزكاة، ومنها ما يتفق مع المطلوب لحساب الزكاة، وأشار إلى أن فحص البنود في القوائم المالية ليس بالأمر اليسير؛ لأن الحكم عليها زكويًا قد يتوقف على معلومات إضافية لا تتيحها القوائم المالية، أما في هذا البحث فسيكون التركيز بشكل كبير من الناحية المنهجية

على الأثر الذي توجده المحاسبة في القوائم المالية على حساب وعاء، الزكاة وانعكاس ذلك الأثر على وعاء الزكاة، ومعالجة ما يمكن معالجته من هذه الآثار، إضافة إلى التركيز على الجانب التطبيقي للمفاهيم والمبادئ المحاسبية على حساب الزكاة، لا مجرد مناقشة المفهوم دون استعراض للأثر التطبيقي لهذا المفهوم أو المعيار على حساب الزكاة.

أما الطرق المحاسبية لتقدير الزكاة في شركات المساهمة فإن المؤلف في هذا الفصل درس الطرق بحسب التطبيقات الموجودة، دون مناقشة المنطلقات لكل طريقة والأساس الذي بني عليه التطبيق، وعرض لكل تطبيق من تطبيقات طرق حساب الزكاة تعريفاً للتطبيق ومميزاته والمآخذ عليه، أما في هذا البحث فسيكون التركيز على الأساس المنهجي الذي بنيت عليه معظم طرق حساب الزكاة المبنية على القوائم المالية، ومناقشتها للوصول إلى حكم واضح على المنهجية التي حُسب على ضوءها وعاء الزكاة، والتي يمكن عكسها على أي من التطبيقات الحالية أو المستقبلية لحساب زكاة الشركات بناءً على القوائم المالية، فمناقشة المنطلق والمنهجية أولى من مناقشة التطبيقات التي يمكن أن تتغير بتغير علم المحاسبة أو بتغير المعايير المحاسبية التي بنيت عليها تلك القوائم، فيما عدا ما سبق، فإن الدراسة لا تتفق مع هذه الدراسة بشكل مباشر.

٢. زكاة الشركات في الفقه الإسلامي، للدكتورة حنان عبد الرحمن أبو مخ، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية، في عام ٢٠٠٧م، وتتكون الدراسة من تمهيد وثلاثة أبواب، تحدثت المؤلفة فيها عن مدخل إلى الزكاة والشركات،

والتأصيل الفقهي لزكاة الشركات، وتحديد وعاء الزكاة في الشركات، ثم أساس حساب زكاة الشركات وكيفية تطبيقاتها المعاصرة وبرمجتها الحاسوبية. تعالج الرسالة بشكل تفصيلي بنود وعاء الزكاة من حيث مفهوم البند ووظيفته وموقعه من وعاء الزكاة، دون دراسة المبادئ والمفاهيم المحاسبية التي بني البند على أساسها، والفجوة التي يوجد بها المبدأ أو المفهوم المحاسبي في قيمة البند، وأثر ذلك على حساب الزكاة؛ وستكون الإضافة في هذا البحث جوهرية؛ حيث سيكون التركيز على المفاهيم والمبادئ التي بُنيت عليها تلك البنود والتي يحسب وعاء الزكاة على أساسها؛ لذا فالبحث لا يتقاطع مع الدراسة في الهدف، فالدراسة تهدف إلى النظر في بنود حساب الزكاة كل بند على حدة، وهذا البحث ينظر في المبدأ والمفهوم المحاسبي الذي كَوّن البند على أساسه، وأثر تلك المبادئ والمفاهيم على حساب وعاء الزكاة.

٣. الوعاء الزكوي للشركات المساهمة، للدكتور ماجد بن عبد الرحمن الفريان، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، في عام ١٤٣٥هـ، وتتكون الدراسة من تمهيد وثلاثة أبواب، تحدث المؤلف فيها عن حقيقة الوعاء الزكوي في شركات المساهمة، ثم أحكام الوعاء الزكوي، وختم الدراسة بتطبيق حساب الزكاة على ثلاث شركات، فالدراسة تعالج وعاء الزكاة بشكل تفصيلي وعلى مستوى البنود المحاسبية دون تصوير محاسبي دقيق لماهية هذا البند وكيفية تكوينه والأسس التي على أساسها توصل محاسب الشركة إلى الرقم الظاهر في البند، وستكون الإضافة في

هذا البحث جوهرية؛ حيث سيكون التركيز على المفاهيم والمبادئ التي بنيت عليها القوائم المالية التي يحسب وعاء الزكاة على أساسها؛ لذا فهذا البحث لا يتفق مع الدراسة إلا في جزء يسير من التطبيقات التي ستتأثر بشكل كبير في الحكم على المفهوم أو المبدأ التي بنيت عليه هذه التطبيقات.

٤. نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، للدكتور عبد الله بن منصور الغفيلي، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، في عام ١٤٢٨ هـ، وتتكون الدراسة من تمهيد وخمسة فصول، تحدث المؤلف فيها عن النوازل في شروط الزكاة، والنوازل فيما يجب إخراجه من الأموال الزكوية، والنوازل في مصارف الزكاة، ثم استثمار أموال الزكاة، وختم الدراسة بنوازل زكاة الفطر، وتدرس الرسالة الجوانب الفقهية للزكاة بشكل عام دون تنزيل تلك الأحكام على زكاة الشركات المعاصرة من خلال قوائمها المالية؛ لذا قد تتفق الرسالة مع عنوان البحث في بعض المسائل التأصيلية كاعتبار الزكاة بالحول الشمسي وزكاة الدين ونحوها، لكنها تختلف عنها في الهدف؛ لذا ستكون الإضافة في عنوان البحث مختلفة عما أضافته هذه الرسالة.

مما سبق، يظهر أن موضوع هذا البحث سيكون متفرداً عن الدراسات السابقة في عدد من الجوانب؛ أهمها أن موضوع البحث يركز في الدراسة والتمحيص على المنطلقات التي يحسب وعاء الزكاة على أساسها، فالمنهجيات التي يحسب على أساسها وعاء الزكاة ستكون محل البحث لا التطبيقات التي تحسب بها زكاة الشركات المعاصرة فقط؛ مما يجعل الحكم

على تلك المنهجيات إجمالاً لا يختلف باختلاف التطبيق ولا يتغير بتغيره أو تغير مكوناته، ومما يجعل الإضافة للرسالة ممتدة الأثر واسعة التطبيق، ومن ناحية أخرى التركيز على دراسة المبادئ والمفاهيم المحاسبية التي بُني حساب الزكاة على أساسها لا الخوض في البنود بشكل مباشر ودراستها ابتداءً والحكم عليها دون النظر في الأسس التي بنيت عليها تلك البنود، فعلى سبيل المثال كثير من الدارسين ينظر في بنود الوعاء دون النظر في مبدأ توازن الميزانية مثلاً، والذي قد يُظهر بعض البنود في قائمة المركز المالي للشركة لغرض تحقيق التوازن بين جانبي الميزانية، فما في جانب مصادر الأموال من رأس مال وديون على الشركة ما هي إلا صورة لموجودات الشركة التي تظهر في الجانب الآخر من الميزانية، فأبي تعديل في جانب من جوانب الميزانية يحتم علينا النظر في أثره على الجانب الآخر، ونحو هذا المبدأ من المبادئ والمفاهيم المؤثرة بشكل كبير في حساب زكاة الشركات المعاصرة بناء على القوائم المالية.

منهج البحث:

أخذ الباحث في إعداد هذا البحث بمنهج البحث المعتمد من قسم الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء، وهو على النحو الآتي:

١. تصوير المسألة تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضح المقصود من دراستها - إن احتاجت المسألة إلى تصوير -.

٢. إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فيذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.

٣. إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فيُتبع ما يلي:
- أ. تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف، وبعضها محل اتفاق.
 - ب. ذكر الأقوال في المسألة ومن قال بها، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية، مع تجنب ذكر الأقوال الشاذة.
 - ج. الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتمدة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وإذا لم يتم الوقوف على المسألة في مذهب ما فيسلك فيها مسلك التخريج.
 - د. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.
 - هـ. استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن أمكن، ويكون ذلك بعد ذكر الدليل مباشرة.
 - و. الترجيح مع بيان سببه، وذكر ثمره الخلاف إن وجدت، وذكر سبب الخلاف.
٤. الاعتماد على أمهات كتب المصادر الأصلية إن وجد فيها ما يغني عن غيرها، وذلك في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع.
٥. التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.
٦. العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٧. كتابة الآيات وفق الرسم العثماني مضبوطة بالشكل، وترقيمها، وبيان سورها.

٨. تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة - مع ذكر الكتاب والباب ثم الجزء والصفحة ورقم الحديث أو الأثر إن كان موجوداً في المصدر - فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إليهما، وإن لم يكن الحديث في أحدهما فيُخرج من مصادره التي يتم الوقوف عليه فيها، ثم يُذكر ما وقف عليه الباحث من كلام أهل العلم عليه تصحيحاً أو تضعيفاً.

٩. التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات المعتمدة.

١٠. توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة بالمادة والجزء والصفحة.

١١. العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها: علامات التنصيص للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة، وللآثار، ونصوص العلماء، وتمييز العلامات؛ فيكون لكل منها علامته الخاصة.

١٢. تتضمن الخاتمة أهم النتائج والتوصيات التي تعطي فكرة واضحة عما يتضمنه البحث.

١٣. إتباع البحث بفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

تقسيمات البحث:

انتظمت خطة البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة:

وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وتقسيماته.

التمهيد:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الزكاة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف الشركات المعاصرة:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الشركة لغة واصطلاحًا.

المسألة الثانية: المقصود بالشركات المعاصرة.

المطلب الثالث: تعريف القوائم المالية.

المبحث الثاني: علاقة القوائم المالية بحساب الزكاة:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أهمية القوائم المالية والغرض منها.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.

المطلب الثالث: تعريف المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية وعلاقتها بالقوائم المالية.

المطلب الرابع: أهمية المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية في علم المحاسبة.

المطلب الخامس: علاقة القوائم المالية بحساب زكاة الشركات المعاصرة.

المبحث الثالث: جباية الزكاة في المملكة، واقعها، وتاريخها، والخاضعون لها:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: واقع جباية الزكاة في المملكة والجهة المختصة بالجباية.

المطلب الثاني: تاريخ جباية الزكاة في المملكة.

المطلب الثالث: الخاضعون لجباية الزكاة في المملكة.

الباب الأول: طرق حساب زكاة الشركات المعاصرة بناء على القوائم المالية: وفيه فصلان:

الفصل الأول: طرق حساب زكاة الشركات المعاصرة المبينة على قائمة المركز المالي وتطبيقها:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الطريقة المباشرة:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان الطريقة.

المطلب الثاني: حكم إخراج الزكاة بناءً عليها.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية.

المبحث الثاني: الطريقة غير المباشرة:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان الطريقة.

المطلب الثاني: حكم إخراج الزكاة بناءً عليها.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية.

الفصل الثاني: طريقة حساب زكاة الشركات المعاصرة المبنية على غير

قائمة المركز المالي:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حساب الزكاة بناءً على قائمة الدخل والدخل الشامل.

المبحث الثاني: حساب الزكاة بناءً على قائمة التغير في حقوق الملكية.

المبحث الثالث: حساب الزكاة بناءً على التدفقات النقدية.

الباب الثاني: أثر الاعتماد على قائمة المركز المالي في حساب

زكاة الشركات المعاصرة:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المسائل الفقهية المؤثرة في دراسة الفروض

والمبادئ والمفاهيم المحاسبية:

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: زكاة الدين.

المبحث الثاني: التقدير في حساب الزكاة.

المبحث الثالث: زكاة الشخصية الاعتبارية.

المبحث الرابع: تأخير الزكاة وتقديمها.

المبحث الخامس: إخراج القيمة في الزكاة.

المبحث السادس: الملكية وإمكانية التصرف.

الفصل الثاني: الفروض المحاسبية المؤثرة في حساب زكاة الشركات المعاصرة:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الوحدة المحاسبية وتطبيقاتها الفقهية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الوحدة المحاسبية.

المطلب الثاني: أثر الوحدة المحاسبية على القوائم المالية.

المطلب الثالث: أثر الوحدة المحاسبية على حساب الزكاة.

المطلب الرابع: التطبيقات الفقهية للوحدة المحاسبية:

المبحث الثاني: الفترة المحاسبية وتطبيقاتها الفقهية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الفترة المحاسبية.

المطلب الثاني: أثر الفترة المحاسبية على القوائم المالية.

المطلب الثالث: أثر الفترة المحاسبية على حساب الزكاة.

المطلب الرابع: التطبيقات الفقهية للفترة المحاسبية.

الفصل الثالث: المبادئ والمفاهيم المحاسبية المؤثرة في حساب
زكاة الشركات المعاصرة:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أساس الاستحقاق وتطبيقاته الفقهية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم أساس الاستحقاق.

المطلب الثاني: أثر أساس الاستحقاق على القوائم المالية.

المطلب الثالث: أثر أساس الاستحقاق على حساب الزكاة.

المطلب الرابع: التطبيقات الفقهية لأساس الاستحقاق.

المبحث الثاني: التكلفة التاريخية وتطبيقاتها الفقهية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التكلفة التاريخية.

المطلب الثاني: أثر التكلفة التاريخية على القوائم المالية.

المطلب الثالث: أثر التكلفة التاريخية على حساب الزكاة.

المطلب الرابع: التطبيقات الفقهية للتكلفة التاريخية.

المبحث الثالث: الحذر والحيطه وتطبيقاتها الفقهية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الحذر والحيطه.

المطلب الثاني: أثر الحذر والحيطه على القوائم المالية.

المطلب الثالث: أثر الحذر والحيطه على حساب الزكاة.

المطلب الرابع: التطبيقات الفقهية للحذر والحيطه.

المبحث الرابع: توازن الميزانية وتطبيقاتها الفقهية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم توازن الميزانية.

المطلب الثاني: أثر توازن الميزانية على القوائم المالية.

المطلب الثالث: أثر توازن الميزانية على حساب الزكاة.

المطلب الرابع: التطبيقات الفقهية لتوازن الميزانية.

الباب الثالث: حساب زكاة الشركات المعاصرة في المملكة وتطبيقاته القضائية:

وفيه فصلان:

الفصل الأول: حساب زكاة الشركات المعاصرة في المملكة:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأساس النظامي لجباية الزكاة في المملكة.

المبحث الثاني: طريقة حساب الزكاة في المملكة:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفاهيم العامة التي بنيت عليها طريقة حساب الزكاة.

المطلب الثاني: حساب زكاة الشركات التي لديها قوائم مالية.

المطلب الثالث: حساب زكاة الشركات التي ليس لديها قوائم مالية.

الفصل الثاني: تطبيقات قضائية لحساب زكاة الشركات المعاصرة في المملكة:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف بالسلطة القضائية المختصة بالنظر في

المنازعات الزكوية.

المبحث الثاني: قواعد عمل السلطة القضائية المختصة بالنظر في

المنازعات الزكوية.

المبحث الثالث: خمسة تطبيقات قضائية.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات.

الفهارس، وهي:

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

فهرس الموضوعات



٦	المقدمة:
٨	أهمية الموضوع وأسباب اختياره:
١٠	أهداف الموضوع:
١٠	الدراسات السابقة:
١٥	منهج البحث:
١٨	تقسيمات البحث:
٢٥	التمهيد:
٢٧	المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان:
٢٧	المطلب الأول: تعريف الزكاة لغة واصطلاحًا:
٥١	المطلب الثاني: تعريف الشركات المعاصرة:
٦٣	المطلب الثالث: تعريف القوائم المالية:
٦٧	المبحث الثاني: علاقة القوائم المالية بحساب الزكاة:
٦٧	المطلب الأول: أهمية القوائم المالية والغرض منها:
٨٢	المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية:
	المطلب الثالث: تعريف المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية وعلاقتها بالقوائم المالية:
٩٧	
	المطلب الرابع: أهمية المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية في علم المحاسبة:
١٠٠	

- المطلب الخامس: علاقة القوائم المالية بحساب زكاة الشركات المعاصرة: ١٠١
- المبحث الثالث: جباية الزكاة في المملكة، واقعها، وتاريخها، والخاضعون لها: ١٠٣
- المطلب الأول: واقع جباية الزكاة في المملكة والجهة المختصة بالجباية: ١٠٣
- المطلب الثاني: تاريخ جباية الزكاة في المملكة: ١٠٦
- المطلب الثالث: الخاضعون لجباية الزكاة في المملكة: ١١١
-
- الباب الأول: طرق حساب زكاة الشركات المعاصرة بناءً على القوائم المالية: ١١٣**
-
- الفصل الأول: طرق حساب زكاة الشركات المعاصرة المبنية على قائمة المركز المالي وتطبيقها: ١٢٣**
- المبحث الأول: الطريقة المباشرة: ١٢٥
- المبحث الثاني: الطريقة غير المباشرة: ١٥١
- الفصل الثاني: طريقة حساب زكاة الشركات المعاصرة المبنية على غير قائمة المركز المالي: ١٧٣**
- المبحث الأول: حساب الزكاة بناءً على قائمة الدخل والدخل الشامل: ١٧٥
- المبحث الثاني: حساب الزكاة بناءً على قائمة التغير في حقوق الملكية: ١٨٩
- المبحث الثالث: حساب الزكاة بناءً على التدفقات النقدية: ١٩٣

الباب الثاني: أثر الاعتماد على قائمة المركز المالي في حساب
زكاة الشركات المعاصرة: ١٩٥

الفصل الأول: المسائل الفقهية المؤثرة في دراسة الفروض والمبادئ
والمفاهيم المحاسبية: ١٩٧

المبحث الأول: زكاة الدين: ٢٠١

المبحث الثاني: التقدير في حساب الزكاة: ٢٤٥

المبحث الثالث: زكاة الشخصية الاعتبارية: ٢٥٩

المبحث الرابع: تأخير الزكاة وتقديمها: ٢٦٥

المبحث الخامس: إخراج القيمة في الزكاة: ٢٧٥

المبحث السادس: الملكية وإمكانية التصرف: ٢٨١

الفصل الثاني: الفروض المحاسبية المؤثرة في حساب زكاة
الشركات المعاصرة: ٢٨٩

المبحث الأول: الوحدة المحاسبية وتطبيقاتها الفقهية: ٢٩٣

المبحث الثاني: الفترة المحاسبية وتطبيقاتها الفقهية: ٣٣١

الفصل الثالث: المبادئ والمفاهيم المحاسبية المؤثرة في حساب
زكاة الشركات المعاصرة: ٣٥٣

المبحث الأول: أساس الاستحقاق وتطبيقاته الفقهية: ٣٥٥

المبحث الثاني: التكلفة التاريخية وتطبيقاتها الفقهية: ٤١١

المبحث الثالث: الحذر والحيطه وتطبيقاتها الفقهية: ٤٣٥

المبحث الرابع: توازن الميزانية وتطبيقاتها الفقهية: ٤٨٣

الباب الثالث: حساب زكاة الشركات المعاصرة في المملكة وتطبيقاته القضائية: ٥٤٩
الفصل الأول: حساب زكاة الشركات المعاصرة في المملكة: ٥٥١
المبحث الأول: الأساس النظامي لجباية الزكاة في المملكة: ٥٥٣
المبحث الثاني: طريقة حساب الزكاة في المملكة: ٥٥٥
الفصل الثاني: تطبيقات قضائية لحساب زكاة الشركات المعاصرة في المملكة: ٥٦٩
المبحث الأول: تعريف بالسلطة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات الزكوية: ٥٧١
المبحث الثاني: قواعد عمل السلطة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات الزكوية: ٥٧٥
المبحث الثالث: خمسة تطبيقات قضائية: ٥٧٧
الخاتمة: ٦١٩
أبرز النتائج ٦٢٢
أهم التوصيات ٦٣٠
فهرس المصادر والمراجع: ٦٣٥
فهرس الموضوعات: ٦٦٩

